

تحذيرات في فرنسا من تزايد أتباع الإخوان في البلاد

باريس - حذر تقرير لمجلس الشيوخ في فرنسا، أعدته لجنة تحقيق أنشئت في نوفمبر 2019 بمبادرة من حزب الجمهوريين، من أن "التطرف الإسلامي" في تزايد في عدد من المناطق في فرنسا مشيراً إلى ضرورة أخذ الحذر من 50 ألف عضو من الإخوان المسلمين و40 ألفاً من السلفيين.

وقدم التقرير الذي تم إعداده بناءً على 70 مقابلة أجراها أعضاء مجلس الشيوخ مع باحثين وناشطين وجهات فاعلة في المؤسسات وقادة سياسيين، نحو 40 إجراءً للحذر من "التطرف الإسلامي" المتزايد، ومن بينها منع التحريض والخطابات الانفصالية ومراقبة بعض المدارس والجمعيات وتوعية المسؤولين المنتخبين ووسائل الإعلام.

وتعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث عدد المسلمين على أراضيها، إذ يتجاوز تعدادهم الـ6 ملايين شخص.

وأشار التقرير أيضاً إلى أن مؤيدي الإسلام السياسي يسعون حالياً إلى السيطرة على الإسلام في فرنسا من أجل "إنشاء الخلافة"، ويغذون في بعض المدن "زرعة انفصالية" خطيرة، وذلك دون تقديم تفاصيل عن هذه الأعمال.

ويشير التقرير إلى أن هذه الزعة "المتصلبة" المستلهمة من الإسلام الأصولي "تشكك في قيم الجمهورية"، في إشارة إلى حرية المعتقد، المساواة بين الرجل والمرأة والاختلاط.

ووفق كاتبه النص، السيناتور جاكين أوستاش بريينو "يجب التحرك سريعاً" لأن "كل مناطق فرنسا صارت متأثرة اليوم، باستثناء غرب البلاد، وإلا ففي غضون سنوات قليلة، قد تخرج بعض من هذه المناطق والأحياء من الجمهورية عن السيطرة".

وكان الرئيس إيمانويل ماكرون قد حذر في فبراير الماضي من "الحركات الانفصالية الإسلامية"، وأعلن إجراءات ضد "التأثيرات الأجنبية" على الإسلام في فرنسا (تمويل المساجد والأئمة).

ويبرز الجهاديون بين الجماعات المستهدفة في التقرير، وهم الجهة الرئيسية التي وفقت خلف سلسلة من الهجمات التي أودت بحياة أكثر من 250 شخصاً في فرنسا منذ العام 2015.

ولكن اللجنة أبدت قلقها أيضاً إزاء الحركات الإسلامية المتشددة التي تدعي أنها غير عنيفة ولاسيما السلفية منها (حوالي 40 ألفاً في فرنسا) أو الإخوان المسلمون (50 ألفاً).

وتدعو اللجنة إلى تعزيز شبكة الدولة للكشف عن السلوك أو الكلام "المخرف" بشكل أكثر فعالية.

وإضافة إلى ذلك، تريد تسهيل عملية إغلاق الأماكن أو الجمعيات التي تبث خطابات تمييزية أو تحض على الكراهية والعنف، وتدعو أيضاً إلى عدم تجديد

تقرير أعده مجلس الشيوخ حذر من أن مؤيدي الإسلام السياسي يسعون إلى السيطرة على مسلمي فرنسا لـ «إنشاء الخلافة»

ونشر تقرير معهد مونتاني في خضم نقاش عام حول تنظيم ممارسة الديانة الإسلامية في فرنسا وذلك بهدف إصلاح ممارسة ثاني ديانة في البلاد، مُعبراً عن مخاوف إزاء انتشار الأفكار الإسلامية المتطرفة عبر الإنترنت.

وعنون التقرير "صناعة الإسلام" وعُد منها "مصانع إنتاج الإسلام" كتتنظيم الإخوان المسلمين في مصر، ومصنع "إسلامي في تركيا"، إلى إيران بعد ثورة 1979، وغيرها من التنظيمات ذات الفكر المتطرف.

ومنذ الأحداث الإرهابية الكبرى التي وقعت في العاصمة الفرنسية في نوفمبر 2015، تضاعفت رغبة الحكومة للسيطرة على تمويل وتوجهات وإدارة المساجد على أراضيها، والعمل على إبعاد المتشدين والمتبرعين من أصحاب الإذونات الخفية، الذين يغذون الفكر المتطرف من مبدأ التمويل مقابل التأييد والتنفيد.

ويشير مراقبون إلى ضرورة مراقبة مصادر تمويل بعض المساجد والمدارس القرآنية التي تنتشر الفكر الأصولي، والتي نجحت بالفعل في دمجها الشباب سواء الفرنسي أو غيره وهو ما كانت له تداعيات خطيرة تتمثل في الهجمات التي ضربت نيس وباريس وغيرها من المدن الفرنسية.

وكانت فرنسا مراراً أعلنت أنها لا ترغب في توليف أئمة مساجد من تركيا والمغرب والجزائر، وقررت خصوصاً تخفيض عدد الأئمة القادمين إليها من تركيا، كما رفضت الحكومة الفرنسية افتتاح مدارس دينية تركية في البلاد.

مصطفى الكاظمي يدعو لتشديد الرقابة على الحدود العراقية الإيرانية

خطة رئيس الوزراء العراقي تسعى للحد من تدفق الأسلحة والتهريب



سد المنافذ أمام الميليشيات

وتشير المصادر إلى أن أثر منفذي مندلي والمنذرية تعاطف كثيراً لدى إيران عندما أحكمت الولايات المتحدة عقوباتها عليها، إذ أصبح المنفذان رئة إيران للتفيس اقتصادياً.

وعندما تحولت أخبار ما يحدث في المنفذ إلى فضائح يتداولها المدنيون والساسة في عهد الحكومة السابقة، وجه رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي بإغلاق أحدهما مؤقتاً.

وجاء قرار الإغلاق بعد ورود معلومات مفصلة عن قيام عناصر في ميليشيات عراقية بمحاولة لإذلال صواريخ من إيران عبر منفذ مندلي خلال النهار، وعندما رفض الموظفون الحكوميون الأمر، تعرضوا للضرب والطرود من الموقع.

ولكن عبدالمهدي أعاد تشغيل المعبر، تحت ضغط إيران وزعماء الميليشيات، بعد التوصل باقتضار عمليات تهريب الأسلحة والدولار على ساعات الليل.

وتقول مصادر حكومية إن الكاظمي كان يخطط لإطلاق هذه العملية في غضون شهرين، لكن الضربة التي تلقها البلاد باغتيال الخبير الأمني البارز هشام الهاشمي، وما سبقها من ارتياك الموقف الحكومي في احتواء تهديد ميليشيا كتائب حزب الله العراقية، التابعة للحرس الثوري الإيراني، ضد المنشآت الحيوية في بغداد، دفع نحو تسريع موعد التنفيذ.

وتؤكد مصادر حكومية أن الكاظمي، وهو القائد العام للقوات المسلحة وفقاً للدستور العراقي، وجه بتعزيز الوضعين

دخول رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، السبت، مرحلة جديدة في مواجهته للميليشيات الموالية لإيران ونفوذها وذلك من خلال دفعه نحو تشديد الرقابة الأمنية على الحدود بهدف وضع حد للتهريب وتدفق الأسلحة والمعدات العسكرية.

وبدخل عبر هذين المنفذين معظم السلاح الإيراني المخصص لدعم الميليشيات، فضلاً عن مختلف المعدات العسكرية غير المرخصة.

وتستخدم طهران كذلك هذين المعبرين لإرسال عناصر الحرس الثوري الذين لا تريد تسجيل دخولهم رسمياً إما لأغراض التدريب (الميليشيات الموالية لها) أو الإشراف على بعض العمليات ميدانياً.

العراقيون فوجئوا السبت بإعلانات أمنية، أولها وضع القيادة العسكرية يدها مباشرة على معبرين حدوديين مع إيران

وفي المقابل، تستخدم الميليشيات الشيعية العراقية هذين المعبرين لتهريب الدولار الأميركي إلى إيران بعد جمعه من المصارف والأسواق يومياً.

ويقدر مخصصون أن الميليشيات تجمع وتهرب نحو 200 مليون دولار أميركي من العراق إلى إيران أسبوعياً، ما يضع الدينار العراقي واقتصاد البلاد تحت ضغط دائم.

وفي المقابل، تستخدم الميليشيات الشيعية العراقية هذين المعبرين لتهريب الدولار الأميركي إلى إيران بعد جمعه من المصارف والأسواق يومياً.

ويقدر مخصصون أن الميليشيات تجمع وتهرب نحو 200 مليون دولار أميركي من العراق إلى إيران أسبوعياً، ما يضع الدينار العراقي واقتصاد البلاد تحت ضغط دائم.

بغداد - فتح رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، جبهة جديدة في مواجهة نفوذ الميليشيات المسلحة الخارجة عن القانون، وهذه المرة في محافظة ديالى بالقرب من الحدود الإيرانية، مستهدفاً ممرات تهريب الأسلحة والعملة هناك.

وفوجئ العراقيون صباح السبت بسلسلة إعلانات أمنية، أولها وضع القيادة العسكرية يدها مباشرة على معبرين حدوديين حيويين مع إيران، بالتزامن مع عمليات مدهامة لأوكار ومواقع مشبوهة في ديالى، ثم وصول الكاظمي إلى مقر القيادة العسكرية في المحافظة.

وتعد منافذ إيران على ديالى، أبرز خطوط دعم وتمويل الميليشيات العراقية بالسلاح والمعدات اللوجستية، كما أنها تعد الممر الرئيس لتهريب العملة الصعبة من العراق إلى الأراضي الإيرانية.

والسبت، خصص الكاظمي فريقين من قوات النخبة العراقية للسيطرة على منفذي مندلي والمنذرية بين ديالى وإيران.

وتقول مصادر مطلعة إن المنفذين يصبحان تحت سيطرة الميليشيات الشيعية كلياً خلال ساعات الليل، لتهرب منهما ما تشاء، لتعود سيطرة الحكومة عليهما جزئياً خلال ساعات النهار.

سوريا تشهد أزمة إنسانية عميقة بعد وقف المساعدات الأممية

المكتلة والتي تفتقد لخدمات المياه والصرف الصحي، يقول نصر بانفعال "إذا لم يتم إدخال الأدوية إلى المخيمات، سينتهي أمرنا" مضيفاً "ستقتضي الكورونا علينا". وعلى بعد أمتار، يسال النازح عبدالسلام يوسف (47 عاماً)، وهو أب لعشرة أطفال غضب "مع تسجيل إصابات عدة بالكورونا، كيف يمكننا الالتزام بالحجر داخل المخيمات إذا كانت الناس لا تملك قوتها اليومي مع وقف المساعدات".

ويعتمد النازحون خصوصاً على المساعدات لتأمين الطعام والمياه والحصول على الخدمات الاستشفائية والتعليمية لأطفالهم، بحسب الأمم المتحدة.

ونبّهت رئيسة منظمة "سايف ذي تشيلدرن" إنغر أنيشينغ في بيان ليل الجمعة إلى أن "المعابر الحدودية هي الطريقة الوحيدة لإيصال المساعدات الإنسانية الحيوية، والتي يعتمد الأطفال عليها للبقاء". ولم تتمرر خمس عمليات تصويت في مجلس الأمن منذ الثلاثاء، استخدمت خلالها روسيا والصين حق النقض (فيتو).

وتقول موسكو إن 85 في المئة من المساعدات تمر عبر باب الهوى وبالتالي يمكن إغلاق معبر باب السلامة.



ريتشارد غوان
روسيا ومعارضوها يرون في هذه النقاشات وسيلة لتسجيل نقاط سياسية

ويرفض الغربيون هذه الحجج معتبرين أن لا بد من تمتع بالصلحية لهذه الآلية حالياً وأن البيروقراطية والسياسة السوريتين تمنعان نقلاً فعالاً للمساعدات إلى المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق.

وأكدت الولايات المتحدة، الأربعاء، أن الإبقاء على معبرين في سوريا "خط أحمر".

ولكن دبلوماسيين عدة ذكروا الجمعة أن الحل الذي تسعى إليه ألمانيا وبلجيكا بات يرتكز على الإبقاء على معبر باب الهوى فقط والتخلي عن باب السلامة ما يعني الخضوع لأجندات روسيا.

وانتقدت مجموعة الأزمات الدولية "تسييس" إيصال المساعدات.

ومن جانبه، صرح ريتشارد غوان من "مجموعة الأزمات الدولية" أن "روسيا ومعارضيهما في مجلس الأمن يرون في هذه النقاشات وسيلة لتسجيل نقاط سياسية لكن الأمر ليس لعبة".

عرضة للمجاعة". وفر نصر مع عائلته من جنوب إدلب على وقع هجوم واسع شنته قوات النظام السوري بدعم روسي بدءاً من ديسمبر على مناطق أخرى. ووفقاً للأمم المتحدة، يعتمد نحو 2.8 مليون شخص في المنطقة على المساعدات عبر الحدود لتأمين احتياجاتهم اليومية الأساسية.

ولم يتمكن مجلس الأمن من تجديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود، المعتمدة منذ العام 2014 ومن دون موافقة دمشق، بسبب تعنت روسيا وتشبثها بحصر نقاط إدخال المساعدات بمعبر باب الهوى (إدلب) وإزالة نقطة العبور الثانية وهي باب السلامة في منطقة أعزاز (حلب).

وتعتبر روسيا أساساً أن التفويض ينتهك السيادة السورية. ونجحت مطلع العام في فرض إرادتها على الأمم المتحدة بتقليص نقاط إدخال المساعدات إلى اثنتين بدلاً من أربع، لمدة ستة أشهر بينما كانت تمد سنوياً منذ إنشائها.

وأشار دبلوماسيون إلى أن التصويت المحتمل الأسبوع القادم سيكون خاضعاً لإملاءات روسيا لتجنب فيتو جديد.

ومع تسجيل إصابة ثلاثة من الكوادر الطبية على الأقل بغايروس كورونا المستجد في إدلب منذ الخميس، في تطور يثير مخاوف من وقوع كارثة صحية إذا ما تفشى الوباء في مخيمات النازحين

معرفة مصريين (سوريا) - مع نهاية مدة تفويض الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية للنازحين تتفاقم المخاوف من أزمة إنسانية عميقة لاسيما في ظل استمرار تفشي فايروس كورونا المستجد. وبعد نجاحهم من المعارك الأخيرة في شمال غرب سوريا، يخشى نصر أحمد سلطان على أطفاله العشرة من المجاعة وتفشي كوفيد - 19، في حال توقف إيصال المساعدات عبر الحدود، غداة فشل مجلس الأمن في تجديد آلية إدخالها جراء فيتو روسي صيني.

وانتهت الجمعة مدة تفويض الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود إلى الملايين من السوريين، على وقع انقسام سياسي أثار تنديد كبرى المنظمات الإنسانية والدولية. وبدأت برلين وبروكسل بمبادرة أخيرة لمحاولة إنقاذ هذه الآلية على أمل إجراء تصويت جديد نهاية الأسبوع.

وكانت الصين وروسيا اللتان تدعمان نظام الرئيس بشار الأسد قد رفعتا حق النقض (الفيتو) في وجه مقترح لتمديد فترة هذه المساعدات.

وتصويت الجمعة، تكون موسكو قد استخدمت الفيتو للمرة الـ16، وبين للمرة العاشرة حول نصوص مرتبطة بسوريا منذ بدء الحرب في 2011 سواء



تصاعد الغضب ضد النظام وروسيا والصين